OMMS= عام حاسم لتحقيق إبرام معاهدة تجارة الأسلحة

تقارير بشأن تأثيرات نقل الأسلحة إلى هايتي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون
من حملة الحد من الأسلحة: أوكسفام إنترناشونال ومنظمة العفو الدولية
والشبكة الدولية للعمل بشأن الأسلحة الصغيرة

قالت حملة الحد من الأسلحة اليوم بمناسبة إطلاق الأمم المتحدة أول مراجعة رئيسية لها منذ خمس سنوات للقيود المفروضة على الأسلحة الصغيرة إنه يجب على الحكومات إعطاء دفعة لمباشرة المفاوضات من أجل إبرام معاهدة لتجارة الأسلحة هذا العام.

وطبقاً لثلاثة تقارير بشأن الكلفة الإنسانية لعمليات نقل الأسلحة إلى هايتي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون أطلقتها الحملة اليوم، فإن أشكال الرقابة القائمة لا حول لها ولا طول في مجال حماية المدنيين الأبرياء.

وسيتولى اجتماع الأمم المتحدة في نيويورك هذا الأسبوع تمهيد الطريق أمام عقد مؤتمر في يونيو/حزيران يشكل منعطفاً بارزاً للأمم المتحدة بشأن الأسلحة الصغيرة.

وفي هذا السياق، قالت باربرا ستوكينغ، مديرة أوكسفام، إن "أمام العالم أن يختار في OMMS إما تجاهل التكاليف الإنسانية الهائلة لانتشار الأسلحة، أو التحرك في نهاية الأمر للحد من تجارة الأسلحة". وأضافت: "ما من أحد سوى مجرم محترف يمكن أن يبيع سلاحاً عن سابق معرفة إلى أحد المجرمين، ومع ذلك، فإن الحكومات قد تبيع الأسلحة لأنظمة لها تاريخ طويل في انتهاك حقوق الإنسان، أو إلى دول تصل فيها الأسلحة إلى أيدي مجرمي الحرب".

وواقع الحال اليوم هو عدم وجود أية اتفاقية دولية شاملة تحكم نقل الأسلحة. وبالمقابل، ثمة معاهدة عالمية ملزمة قانونياً تحكم نقل أشياء من قبيل عظام الديناصورات والطوابع البريدية القديمة فيما بين الدول.

إن حملة الحد من الأسلحة تدعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة المشاركة في اجتماع هذا الأسبوع إلى تمهيد الطريق أم إقرار مجموعة من المبادئ العالمية التي تحكم بيع الأسلحة كأساس للمضي قُدماً نحو إبرام المعاهدة.

وفي تعليقه على الوضع الراهن، قال دينيس سيرل، كبير مديري الحملات في منظمة العفو الدولية، إن "هايتي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون لا تُصنّع سوى قلة قليلة من الأسلحة، ومع ذلك ثمة فيض من الأسلحة فيها جرى استخدامه لقتل مئات آلاف الأشخاص وتقطيع أطرافهم وتشريدهم وإفقارهم. ومرة تلو المرة، واجهت جهود حفظ السلام خطر التقويض جراء تقاعس الحكومات عن إقرار قيود فعالة على الأسلحة. ويتعين على قادة العالم، ومن أجل ملايين الرجال والنساء والأطفال الذين يعيشون في خوف مستمر من العنف المسلح، اهتبال هذه الفرصة التاريخية والبدء في مفاوضات بشأن إبرام معاهدة للحد من الأسلحة".

ففي هايتي، زاد العنف المسلح الذي يجتاح العاصمة بورت–أو-برينس من عدم الثقة بأن من الممكن عقد انتخابات موثوقة وسلمية في الأشهر المقبلة. كما أُجلت للمرة الرابعة هذا الشهر أول انتخابات رئاسية تقرر إجراؤها منذ فرار الرئيس أرستيد في فبراير/شباط OMMQ.

ووصفت إيفون، وهي شابة تقيم في بورت-أو-برنس وتبلغ من العمر OV عاماً، في مقابلة نُشرت في تقرير هايتي للحملة إحدى الهجمات في NU أغسطس/آب OMMR على النحو التالي:

"قدِمت مجموعة من اللصوص إلى بيتي. كانوا مسلحين ببنادق أتوماتيكية وبالعديد من المسدسات. قاموا بضربي وباغتصابي. إننا لم نشهد مثل هذا العنف من قبل. فاللصوص يقتلون البشر، والشرطة تقتل البشر. والنساء يُغتصبن صباح مساء".

وفي سيراليون، جرى اختراق الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على الأسلحة أثناء الحرب الأهلية للفترة NVVO -NVVN بمنتهى السهولة، بحسب التقرير. ويدل الشكل الراهن من التدابير المتفرقة وغير الفعالة للحد من الأسلحة على أن سماسرة السلاح الذين لا يردعهم رادع سرعان ما وجدوا طريقهم نحو الالتفاف على الحظر.

وفي هذا الصدد، قالت ريبيكا بيترز، مديرة الشبكة الدولية للعمل بشأن الأسلحة الصغيرة (إيانسا)، إن "المدنيين في سيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية وهايتي، والعديد من البلدان الأخرى، قد تعرضوا لموجة من أعمال القتل والاغتصاب والاختطاف؛ وقد أججت التجارة المنفلتة بالأسلحة نيران هذه الأعمال العدائية. إن هؤلاء الضحايا لا يستطيعون بصورة شخصية كسب تأييد السياسيين الذين سوف يقررون ما إذا كان سيتم الانقضاض على صفقات السلاح غير المسؤولة أم لا، إلا أنه لا مناص من سماع أصواتهم وأصوات مئات الآلاف من البشر الذين يحيق الدمار بحياتهم كل عام نتيجة العنف المسلح ".

خلفية
حملة الحد من الأسلحة مبادرة مشتركة لمنظمة العفو الدولية وأوكسفام إنترناشونال وإيانسا. وتهدف إلى الحد من انتشار الأسلحة ومن سوء استخدامها، وإلى إقناع الحكومات بإقرار معاهدة ملزمة بشأن تجارة الأسلحة.

لمزيد من المعلومات، أو لطلب نسخ من التقارير، يرجى الاتصال بـ:

منظمة العفو الدولية: جيمس دايسون، هاتف: +QQ (M) QNPRUPN OMTQ؛ هاتف نقال: +QQ (M) TTVRSOUPST.
أوكسفام: كلير رودبيك، هاتف: +QQ (M) NUSR QOT PRM؛ هاتف نقال: +QQ (M) TTSV UUT NPV
بريد إلكتروني: crudebeck@oxfam.org.uk
إيانسا: أنثيا موسون حتى T يناير/كانون الثاني، هاتف: +QQ (M) TVMM OQO USV.
بعد T يناير: +N PQT OOM OVNS.